افعال القلوب لانه فضلة فلو لم يحذف لزم اضمار قبل الذكر فيما هو فضلة تحذف كثيرا في السعة
واما المفعول الذي لا يقتصر عليه كثاني مفعولي باب علمت اذا كان الاول مذكورا فانه
يظهر لئلا يلزم اضمار المفعول قبل الذكر او حذف احد مفعولي باب علمت نحو حسبني منطلقا
وحسبت زيدا وحسباني منطلقا وحسبت الزيدين منطلقين اه فان اعملت الاول
بناء على اختيار الكوفية اضمرت الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف لانه لم يلزم
منه الاضمار قبل الذكر لان الاسم الواقع بعد الثاني لكونه معمولا للاول كان على الثاني مقدما
تقديرا نحو قام وقعدا اخواك واضمرت المفعول في الثاني ايضا على المختار نحو ضربني وضربته
زيد لانه لا يلزم هنا اضمار قبل الذكر في المفعول كما عرفت الا ان يمتنع الاضمار اي اضمار المفعول المختار
فيما لم يقتصر على احد مفعوليه فيظهر المفعول كما اذا كان المفعول ثانيا من باب علمت ويكون الاول غير مطابق
للظاهر نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فانه اعمل في منطلقا ولذلك رفع الزيدان
بالفاعلية والفعل الثاني ايضا متوجه الى منطلقا لان التنازع انما يكون في الذات الموصوفة
بالانطلاق من جهة فعليتها وافرادها وتثنيتها بحسب اقتضاء المحل وكان المختار اضماره ولكن
لا يجوز اضماره لانه لو اضمرت مفردا لا يكون المفعول الثاني مطابقا للمفعول الاول في باب حسبت مع
وجوب تطابقهما لكون الثاني عبارة عن الاول ولو اضمرت مثنى لزم المخالفة بين الضمير والمرجع
اليه في الافراد والتثنية ولا يجوز حذفه ايضا لانه لا يجوز الاقتصار على احد المفعولين في باب حسبت
فلما امتنع الاضمار والحذف وجب الاظهار وفيه نظر لانا نمنع تسليم امتناع الاقتصار لانه
وجب المطابقة بين الضمير والمرجوع اليه عند الامن من اللبس كقوله تع وان كانت واحدة مع تقدم

فان كن نساء واما لفا كان الاول مطابقا للظاهر فيضمر نحو حسبني وحسبتهم اياه زيد منطلقا
والغريم في المصراع الاول من قوله قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها للثاني من
العاملين وهما قضى ووفى فانهما موجهان الى قوله غريمه فاعمل الثاني وهو وفى لانه لو اعمل الاول لزم
ان يقول فوفاه والا لزم ان يكون كلام الفصيح غير المختار وهو حذف المفعول الثاني مع اعمال الاول
وكذا الغريم في المصراع الثاني للثاني من العاملين وهما ممطول ومعنى فانهما متوجهان الى غريمها فاعمل
الثاني فان قلت فعلى هذا يجب ابراز الضمير في ممطول لانه جار على عزة لانه خبره وهو للغريم لان الممطول
هو الغريم وكل صفة جارية على غير ما هي له يجب ابراز الضمير فيها واجاب عن هذا بقوله على انه اي الغريم
تفسيرا في ممطول من الضمير وكان التقدير وعزة ممطول غريمها فلا حاجة الى ابراز الضمير لان ذكر
التفسير بعده بمنزلة ابرازه لان المظهر اقوى من المضمر فان قلت لم لا يجوز ان يكون غريمها فاعل ممطول
على ما هو اختيار الكوفية من اعمال الاول واجاب عنه بقوله ولو قيل بالاول اي بان الاول من العاملين
وهو ممطول عامل في غريمها لزم اظهار الضمير في الثاني وهو معنى لجريه اي جري الثاني على غير من هو
اي الثاني له لان الثاني وهو معنى جار على عزة وهو للغريم فان قلت انما يلزم اظهار الضمير
لو لم يكن له تفسير بعده وهنا له تفسير بعده وهو غريمها كما انه تفسير على تقدير اعمال الثاني فاجاب
وتقدم ذكره اي ذكر الغريم على معنى تقدما تقديريا لانه لكونه للاول كان مقدما على الثاني تقديرا
وتفسير الشيء انما يكون بعده لفظا وتقديرا فلا يكون غريمها على تقدير اعمال الاول تفسيرا
للضمير في معنى وعلى تقدير اعمال الثاني يكون تفسيرا للضمير في ممطول لانه بعده لفظا وتقديرا
فيكون العامل فيه هو الثاني لا الاول وقال ابن المالك لا يجوز التنازع في المرفوع السببي كما في المصراع

Copyright © King Saud University